

الفصل السادس: التوافق والتوحيد المحاسبي

1- مفهوم التوافق المحاسبي الدولي وطبيعته

1-1 مفهوم التوافق المحاسبي

يقصد بالتوافق المحاسبي محاولة جمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب، يعطي نتائج متناسقة، فهي تشمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المتنوعة المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق والاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها.

كما تدل عبارة التوافق (التوفيق) المحاسبي الدولي على تقارب التطبيقات المحاسبية بين دول العالم وتقليل الفروقات *Adjustments* فيما بينها، من حيث استعمال مفاهيم، مبادئ، قواعد ومعايير محاسبية موحدة، تجاوبا مع النمو المتسارع للتجارة الدولية والانفتاح الذي أصبح يتميز به الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، مع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات *Multinational corporations* وزيادة نشاطاتها عبر دول العالم، والذي رافقه اتساع في دور الأسواق المالية مسايرة لهذا التطور، في سياق يفرض الاستجابة لمتطلبات المستثمرين الدوليين في هذه الأسواق لمعلومات مفهومة وموثوق بها تفيدهم في اتخاذ قراراتهم، وهو ما يهدف إليه التوافق (*Harmonisation*) في ظل هذه الظروف، بتوفير إمكانية مقارنة القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات عبر العالم، ومساعدة المستثمرين في الأسواق المالية العالمية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكل شفافية، والإسهام في تقليل الخطر الممكن المصاحب لهذه الاستثمارات.

ويشمل التناسق المحاسبي الدولي على التوافق فيما يلي:

- المعايير المحاسبية التي تتعامل مع القياس والإفصاح؛
- الإفصاحات التي تقوم بها الشركات ذات التعامل التجاري مع الجماهير فيما يتعلق بالأوراق المالية أو بالتسجيل في بورصات الأوراق المالية؛
- معايير التدقيق.

2-1 الهدف العام للتوافق الدولي للمحاسبة:

لكي تساعد المعلومات الاقتصادية في التقييم واتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تتسم بخاصيتين رئيسيتين هما الملائمة والموثوقية، وكننتاج لتفاعل أو تداخل هاتين الخاصيتين ينتج أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتسم بقابليتها للمقارنة، ويتحقق ذلك من خلال "المعايير المحاسبية" التي تعد بمثابة القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية هذه المعلومات.

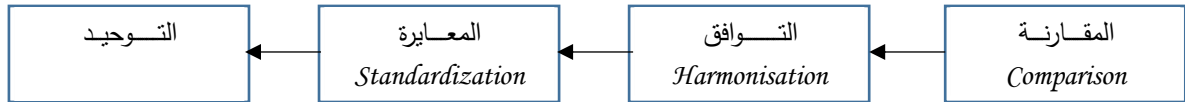
مما سبق يتضح لنا بأن أهداف المحاسبة تمثل قاعدة أساسية للنظرية المحاسبية وتأتي المعايير، كنتاج نهائي لها، مفسرة لهذه الأهداف من حيث تحديدها للمتطلبات أو الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية. تأسيسا على ذلك، يمكن القول بأن معايير المحاسبة الدولية يجب أن تهدف إلى تقديم معلومات تحقق قابلية المقارنة كنتاج لتفاعل الملاءمة والموثوقية كخصائص لازمة لتحقيق الهدف

العام للمحاسبة المتمثل في إنتاج معلومات اقتصادية تساعد في التقييم واتخاذ القرارات، وهو ما يؤكد عليه مشروع قابلية المقارنة الذي قام بين المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية *IOSCO* ومجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB*، والذي ترتب عليه التوصية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية *IAS/IFRS* على مستوى الأسواق المالية الأعضاء في المنظمة، وكذلك تقرير الاتحاد الأوروبي *EU* بتبني هذه المعايير ابتداء من 1 يناير 2005.

هذا ويعتبر النداء إلى قابلية المقارنة كهدف للتوافق الدولي للمحاسبة سابق على إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية، إذ يرى كل من *Brandt* و *Kraayenbo* أن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة بصرف النظر عن الدولة التي أعدت فيها هذه التقارير، كما يرى *Howarth* أن أحد المزايا التي تترتب على وجود معايير محاسبة دولية هو تمكين الشركات متعددة الجنسية من إعداد تقارير مالية قابلة للمقارنة لمختلف فروعها وقطاعاتها.

1-3 التمييز بين التوافق المحاسبي وغيره من المصطلحات:

لقد بدأت محاولات التناسق والتوافق المحاسبي الدولي حتى قبل وجود المنظمات المصدرة للمعايير، فقد واجهت الشركات التي تبحث عن رأس المال خارج أسواقها المحلية وكذلك المستثمرون الراغبون في تنويع استثماراتهم، العديد من المشاكل نتيجة الفروق المحاسبية الموجودة بين المناطق والدول، وتجاوبا مع ذلك زادت محاولات التوافق والتناسق المحاسبي الدولي وظهرت مفاهيم جديدة، مثل المعايرة المحاسبية *Standardization* والتوحيد *Uniformity* والتي لها علاقة متداخلة ومتبادلة فيما بينها، حيث أكدت أدبيات المحاسبة على أهمية التمييز بين هذه المفاهيم، وتتضح لنا هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 365.

أ- **المقارنة:** تعتبر الخطوة الأولى في التوافق المحاسبي الدولي، وهي مقارنة الأنظمة المحاسبية لمختلف بلدان العالم ومحاولة معرفة مدى تباينها وتنوعها، سواء على مستوى المفاهيم أو المبادئ أو على المستوى التنظيمي أو على مستوى الممارسات والتطبيقات العملية.

ب- **التوافق:** أي تقارب التطبيقات المحاسبية بين دول العالم وتقليل الفروقات فيما بينها.

ج- **المعايرة المحاسبية:** أن المعيار هو نموذج معترف به من السلطة للقياس، وبالتالي فإن المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد *Uniformity* في الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج أو النسخة المصرح بها من قبل السلطة.

د- **التوحيد:** اهتمت الكثير من المنظمات والهيئات بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين كالأمة المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، ونتج عن هذا الاهتمام العديد من المحاولات الرائدة انتهت وانصهرت جميعها في نتيجة واحدة هي تبني المعايير المحاسبية الدولية، وهذا

بالرغم مما قيل عن هذه المعايير وبرغم التجاذب الذي حدث بشأنها، كون هذه المعايير هي نتاج للثقافة المحاسبية الأنجلوسكسونية نتيجة للهيمنة الأمريكية والدور الحيوي للشركات المتعددة الجنسيات ومكاتب المراجعة والمحاسبة الدولية في هذا المجال.

2- أهمية التوافق المحاسبي وأسباب الاهتمام به:

1-1 أهمية التوافق المحاسبي الدولي:

هنالك العديد من المنافع التي يمكن الحصول عليها من التوفيق سواء كان على المستوى الدولي أو الإقليمي، وتتمثل أهمية التوفيق المحاسبي في:

أ- إمكانية تخفيض التكاليف التي تتحملها الشركات متعددة الجنسيات التي تباشر أعمالها في دول مختلفة وذلك عند تعديل التقارير المالية لمعالجة الآثار التي تنتج عن اختلاف الممارسات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير بين الدول المختلفة؛

ب- إمكانية تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية من خلال إتاحة الفرصة للدول التي تتميز ببيئة محاسبية لازالت في طور التكوين والنمو للاستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة؛

ج- إمكانية توفير التكاليف المتعلقة ببناء المعايير المحاسبية في الدول النامية من خلال تطبيقها للمعايير المحاسبية التي تم تطويرها في دول أخرى أو بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

د- زيادة إمكانية مقارنة وفهم التقارير المالية التي يتم إعدادها في دول مختلفة، ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغييرات *Changes* في هذه السياسات وأثار هذه التغييرات.

2-2 أسباب الاهتمام بالتوافق المحاسبي:

لقد ساهمت عدة أحداث رئيسية في بداية القرن الحادي العشرين بشكل أساسي في عملية تحقيق الانسجام والتوافق الدوليين في إعداد التقارير المالية. وترجع البداية الأولى في ماي 2000 في نفس وقت تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* حينما أيدت المنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية *IOSCO* والتي وضعتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية مع التوصية بأن يسمح أعضاؤها للمستخدمين من جنسيات مختلفة باستخدام المعايير عند عرض وتقديم قوائمها المالية في الخارج.

أما الحدث الثاني فيتمثل في إعلان المفوضية الأوروبية في جوان 2002 أن التوافق المحاسبي يعتبر كجزء من استراتيجيتها نحو الأسواق المالية الموحدة بين الدول الأعضاء فيها، وبالتالي مطالبة المؤسسات المدرجة بها على ضرورة إعداد قوائمها المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدءاً من عام 2005م.

3- جهود المنظمات المهنية للتوافق المحاسبي الدولي:

هنالك عدد من المنظمات واللجان الدولية مهتمة حالياً بالتوافق الدولي للمحاسبة وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، بعضها يهتم بهذا الموضوع على المستوى الدولي وبعضها على المستوى الإقليمي.

3-1 جهود الأطراف الدولية:

أ- لجنة معايير المحاسبة الدولية *IASC*: تشكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية *IASC* خلال انعقاد المؤتمر العاشر للاتحاد الدولي للمحاسبين بمدينة سيدني بأستراليا في 29 جوان 1973 في لندن، وقد حلت هذه اللجنة بدلا من المجموعة الدولية للدراسات المحاسبية *AISG*، والتي كانت تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا. وقد كونتها جهات محاسبية مهتمة مكونة من عشر دول في كل من: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا والو.م.أ. وتعتبر هذه الدول الأعضاء المؤسّسة، بينما يعتبر الذين انضموا إليها لاحقا بالأعضاء المشاركة، وهذا له أثر في التصويت والمشاركة في اللجان وإصدار المعايير.

وقد أصدرت اللجنة منذ تأسيسها إلى غاية فيفري 2001 واحدا وأربعين (41) معيارا محاسبيا دوليا، كما أصدرت العديد من التفسيرات والتي بلغت 33 تفسيريا. وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير ولعدة مرات عبر السنين فقد بقي 34 معيارا، منها ما ألغي ومنها ما دمج في معايير أخرى.

وقد أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية "*IASC*" للتغييرات الهامة التي تم ادخالها عليها لتصبح تحت اسم "مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB*" وهذا في مارس 2001، حيث أصبحت معتمدة على الكفاءة وليس التمثيلية الجغرافية. ويقوم هذا المجلس بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية، حيث اعتمد المعايير السابقة التي أصدرتها اللجنة السابقة، وقد أخذت على عاتقها مسؤولية تعديلها وتطوير وتفسير المعايير.

ب- الاتحاد الدولي للمحاسبين *IFAC*: هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة، تأسس عام 1977م، ويضم في عضويته 155 عضوا ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من 2.5 مليون محاسب. يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في إنشاء اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها، وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للتدقيق وخدمات التأكيد؛
- معايير دولية لرقابة الجودة؛
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة؛
- معايير التأهيل الدولية؛
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام؛

ج- المجموعة الاقتصادية الأوروبية *EEC* (الاتحاد الأوروبي *EU* حاليا)

تأسست المجموعة الأوروبية عام 1957م بعد معاهدة روما، وتهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها بالإضافة إلى تنمية الدول الأعضاء فيها، وبالتحديد تدعو السياسة الصناعية العامة لهذه الجماعة إلى تأسيس سوق داخلي حر داخل هذه الجماعة.

تضم هذه الجمعية مجموعة من دول الاتحاد الأوربي حيث أصدرت هذه الجمعية سلسلة من التوجيهات *Directives* التي تتعلق بالإفصاح، التي هي في ضوء معاهدة روما، غير ملزمة وكما هو الحال مع التعليمات أو القرارات القانونية هذه التوجيهات لا تمثل قوانين بالدول الأعضاء ولكنها عبارة عن أوامر *Orders* للدول الأعضاء لمحاولة تكييف قوانينها بما يتلاءم وما تصدره هذه الجمعية من توجيهات. وأن ما هو ملائم على وجه الخصوص للمحاسبة الدولية هو أن هناك ثلاث (03) توجيهات وهي الرابع والخامس والثامن، بالإضافة إلى التعليم رقم CE/43/2006.

د- **منظمة الأمم المتحدة UN**: يرجع اهتمام هيئة الأمم المتحدة في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي إلى توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة في عام 1972م بتعيين مجموعة أشخاص بارزين لدراسة وضع المؤسسات متعددة الجنسيات وإمكانية وجود نظام محاسبي موحد، فلقد قامت هيئة الأمم المتحدة بمشروع كبير لجمع البيانات المتعلقة بأنشطة المؤسسات متعددة الجنسية وإنشاء معايير دولية متعلقة بإصدار التقارير المالية مع التركيز على الإفصاح عن عمليات هذه المؤسسات، وفي عام 1976م تم تأسيس مجموعة خبراء المعايير الدولية المحاسبية لتحقيق الأهداف التالية:

1- مراجعة الممارسات الحالية التي تقوم بها المؤسسات الدولية عند إعداد التقارير المالية ومتطلباتها في الدول المختلفة.

2- تحديد الفجوات في المعلومات الحالية المقدمة من هذه المؤسسات في التقارير المالية وفحص مدى ملائمة المقترحات المقدمة لتحسين التقارير المالية.

3- التوصية بقائمة تبين الحد الأدنى من العناصر - مع تعريفها - التي ينبغي أن تشملها التقارير المالية المعدة من قبل المؤسسات الدولية وشركاتها التابعة، مع الأخذ في الاعتبار التوصيات المقدمة من المجموعات الأخرى المهتمة في هذا الموضوع.

هـ- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD**: تضم هذه المنظمة مجموعة من الدول الأوروبية وكندا والو.م.أ واليابان وأستراليا ونيوزلندا، حيث أن تأثيرها على الإفصاح بالقوائم المالية من خلال إصدارها في سنة 1976م قواعد تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح الذي يكون مقبولاً من قبل المجلس الوزاري للمنظمة. وفيما يتعلق بالمعلومات القطاعية أصدرت المنظمة توصيات تتعلق بالإفصاح وفقاً للمناطق الجغرافية والنشاطات الرئيسية في كل مجال، مثل نتائج العمليات والمبيعات على مستوى القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية والاستثمارات الرأسمالية على المستوى الجغرافي، وعندما يكون ممكناً على مستوى الصناعة وكذلك متوسط عدد العمال الذين تم توظيفهم على مستوى القطاعات الجغرافية.

و- **لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC**: لقد أعطيت لهذا اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير التدقيق والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها.

2-3 جهود الأطراف الأمريكية

هناك العديد من المنظمات الفاعلة في عملية وضع المعايير المحاسبية في الو.م.أ، ومن أهمها: هيئة تداول الأوراق المالية *SEC*، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين *AICPA*، مجلس معايير المحاسبة المالية *FASB*، مجلس معايير المحاسبة الحكومية *GASB*، هيئات أخرى كمعهد المديرين الماليين *FEI* ومعهد المحاسبين الإداريين *IMA*.

أ- **هيئة تداول الأوراق المالية *SEC***: أنشئت هيئة *SEC* لتنظيم البورصة بموجب قانون صدر عام 1934م، وكانت البورصة قد أنشئت في العام السابق أي 1933م في أعقاب أزمة الكساد الكبير التي حدثت عام 1929م، وتعتبر هيئة تداول الأوراق المالية *SEC* إحدى الهيئات الحكومية التي تتولى تنفيذ قوانين الأوراق المالية وغيرها من القوانين في الو.م.أ، أنشئت هيئة *SEC* لتنظيم البورصة بموجب قانون صدر عام 1934م، وكانت البورصة قد أنشئت في العام السابق أي 1933م في أعقاب أزمة الكساد الكبير التي حدثت عام 1929م، وتعمل اللجنة كمنظمة لها صلاحيات قانونية واسعة في مجال سلسلة الإصدارات الخاصة بالتقارير المالية. حيث تلتزم جل المؤسسات التي تصدر الأوراق المالية للجمهور العام أو المؤسسات المقيدة في البورصة بتقديم قوائم مالية معتمدة إليها، وعلاوة على ذلك فإن هيئة تداول الأوراق المالية *SEC* لها سلطات واسعة في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة الخاضعة لإشرافها، وبالتفصيل الذي تراه.

ب- **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين *AICPA***: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين *AICPA* هو منظمة مهنية للمحاسبين المجازين بممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الو.م.أ، تأسست عام 1887م، وتصدر منذ عام 1905م دورية شهرية باسم "مجلة مهنة المحاسبة *Journal of accounting*" التي توصل عبرها إلى أعضائها المشكلات المحاسبية وحلولها. وبناء على توصيات المعهد صدر لأول مرة عام 1896م قانون لتنظيم مهنة المحاسبة بمنح المحاسبين الذين يجتازون امتحانا خاصا اسم "محاسب قانوني مجاز *Certified Public Accountant*" ويرمز لها بالرمز: "*CPA*".

ج- **مجلس معايير المحاسبة المالية *FASB***: مجلس معايير المحاسبة المالية "*FASB*" هو هيئة مستقلة من هيئات القطاع الخاص، تسعى إلى توحيد المحاسبة عالميا، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة البريطانية "لندن *Londres*". تم تشكيلها سنة 1973م لكي يختلف عن مجلس مبادئ المحاسبة (*APB*) باعتباره التنظيم القائم في القطاع الخاص إعداد السياسة المحاسبية. وعرفت نشرات مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها تستمد سلطتها من هيئة تداول الأوراق المالية بالبورصة (*SEC*)، والمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين (*AICPA*). وتشمل أهدافه:

- صياغة ونشر معايير محاسبية تراعي أو يؤخذ بها في عرض القوائم المالية، وتشجيع قبولها ومراعاتها في جميع أنحاء العالم بما يخدم مصلحة الجمهور.

- العمل بصورة عامة على تحسين القوانين والضوابط ومعايير وإجراءات المحاسبة المتعلقة بعرض القوائم المالية والتوفيق بينها.

لقد أدت هذه الأهداف إلى محاولات للتنسيق والتوفيق بين أنشطة العديد من البلدان والوكالات المنخرطة في وضع معايير المحاسبة الدولية. ويشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية نقطة بداية مفيدة للبلدان النامية التي ترغب في وضع معايير محاسبية خاصة بها.

د- **مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB**: لقد تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB كمجلس منفصل لمعايير المحاسبة الحكومية لتنظيم عملية التقرير المالي في الحكومات المحلية والمركزية، وذلك على نمط FASB. كما يخضع لإشراف مؤسسة المحاسبة المالية FAF. وقد استمر الجدل بين المنظمين حول من يتولى مهمة وضع المعايير المحاسبية في بعض القضايا المحاسبية في المنظمات غير الهادفة للربح.

هـ- **معهد المديرين الماليين FEI**: كان هذا المعهد يعرف من قبل باسم "The Controllors Institute Of America"، ومنذ تأسيسه عام 1941م وجه عناية خاصة إلى التقارير المالية، ومشكلات الاندماج والقيمة المحاسبية العادلة، وأثر الظروف على مبادئ المحاسبة.

و- **معهد المحاسبين الإداريين IMA**: تأسس معهد المحاسبين الإداريين الأمريكي في عام 1919 ويقع مقره في ولاية نيو جيرسي بأمريكا ويعد الآن أكبر معهد ومؤسسة علمية في الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بمجالات الإدارة المالية، المحاسبة الإدارية، الاقتصاد، أنظمة المعلومات ويقوم بعقد اختبارات للمتقدمين للحصول على شهادة المحاسب الإداري المعتمد، كما أن عدد أعضاء الجمعية يناهز 60000 عضوا حول العالم.

ز- **جمعية المحاسبة الأمريكية AAA**: تتكون هذه الجمعية من أعضاء هيئة تدريس المحاسبة بالجامعات الأمريكية وغيرها، وقد كان لدراسات وبحوث هذه الجمعية تأثيرا ملحوظا على المعرفة المحاسبية، سواء على المستوى النظري أو العملي. والجدير بالذكر أن هذه الجمعية تفتقد السلطة التي يتمتع بها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، فهي تمارس تأثيرها من خلال المكانة التي يتمتع بها باحثوها والاقتناع بوجهة نظرهم.

3-3 المنظمات المهنية الأخرى

بالإضافة إلى الهيئات الدولية والهيئات الأمريكية، هناك هيئات إقليمية تضطلع بمهام التنسيق بين مهام المحاسبة والتدقيق للدول ذات العضوية منها على سبيل المثال:

أ- جمعية اتحاد المحاسبين لجنوب شرق آسيا ASAFPA؛

ب- مجلس المحاسبة الإفريقي AAC؛

ج- الاتحاد الأوربي للمحاسبين UEC؛

د- جمعية المحاسبة في الأمريكيتين AIC؛

- هـ - اتحاد محاسبي آسيا والباسيفيك *CAPA*؛
- و - الاتحاد النورماندي للمحاسبين *NFA*؛
- ز - جمعية الهيئات المحاسبية لغرب إفريقيا *ABWA*؛
- ح - الجمعية الكندية للمحاسبين الأكاديميين *CAAA*؛
- ط - الجمعية الأوروبية للمحاسبة *EAA*؛
- ي - الجمعية اليابانية للمحاسبة *JAA*؛
- ك - جمعية المدرسين الجامعيين في المحاسبة *AUIA*؛
- ل - نقابة المحللين الماليين *FAA*؛
- م - جمعية المحاسبة لدول جنوب شرق آسيا *AAOSA*؛
- ن - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين *ASCA*.

وفي ضوء هذا الزخم الكبير من المنظمات المعنية، أو ترغب أن تكون معنية، في حركة التوافق فمن الممكن توقع الكثير من العلاقات المتبادلة بين هذه المنظمات، وكذلك التمثيل المتبادل فيها محاولة لممارسة نوع من الضغط في المسرح المحاسبي الدولي.

4- مزايا التوافق المحاسبي ومعيقاته:

4-1 مزايا التوافق المحاسبي الدولي *Advantages Of International Harmonization*: مما لا

شك فيه أن هناك مزايا ومنافع عديدة للتوافق المحاسبي الدولي، وفيما يلي نذكر عددا منها:

- العمل على التنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية؛

- يسهل التوافق المحاسبي الدولي من القيام بعمليات المراجعة لشركات المحاسبة الدولية وبأقل كلفة، وهو ما ينعكس كذلك على الشركات محل المراجعة حيث يتوقع أن تكاليف مراجعتها ستخف؛

- التخفيف من تكاليف إعادة ترجمة القوائم المالية وذلك من خلال تقليص الفجوة الموجودة بين مختلف الأنظمة المحاسبية؛

- تحسين عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج بلدانهم؛

- يمكن أن يساهم التوافق المحاسبي في رفع مستوى مهنة المحاسبة، حيث توجد في بعض الدول أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية ما سوف يحفزها على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

4-2 عوائق التوافق المحاسبي الدولي: تتمثل فيما يلي أبرز القيود التي تواجه التوافق المحاسبي:

تعكس المحاسبة إلى حد كبير حاجات البيئة التي تمارس فيها، كما أن أهدافها مرتبطة ارتباطا وثيقا باحتياجات تلك البيئة التي تتميز بالتباين من دولة لأخرى، وتحدد الأهداف مجموعة المستخدمين المعنيين

الذين ينقسمون إلى فئات مختلفة ويحتاجون عادة إلى معلومات مختلفة، وهو ما يؤدي إلى ظهور نظم محاسبية مختلفة تعمل كعائق أمام إقامة توافق محاسبي الدولي؛

يتفاوت دور المنظمات والجمعيات المهنية في الرقابة والإشراف على المهنة بين مختلف الدول، وعموما نجد جهتان الأولى رسمية (حكومية) تتمثل عادة في دواوين المحاسبة ووزارات التجارة والمالية ...، والثانية مهنية كالجمعيات والنقابات المهنية، وتكون عادة الهيمنة على شؤون الرقابة والإشراف على المهنة - بما في ذلك وضع المعايير- في الدول المتقدمة لجهات مهنية، بينما في الغالب تناط أمور كهذه إلى جهات رسمية في الدول النامية؛

في حالة الدول التي تعتمد على نظم قانونية رسمية لتنظيم مهنة المحاسبة يستلزم تحقيق التوافق الدولي في التقارير المالية تغيير في التشريعات، وهذا ما قد يلاقي إحجام من بعض الحكومات، وفي هذه الحالة تضطر الوحدات الاقتصادية في الدول المعنية إلى إصدار نوعين منفصلين من التقارير المالية، أحدها من أجل تلبية المتطلبات القانونية *Legal Requirements* المحلية، والأخرى معدة على أساس معايير المحاسبة الدولية، وذلك أمر مستبعد وخاصة في الدول النامية لأن المنافع الناتجة من ذلك العمل المزدوج سيكون بلا شك أقل من التكاليف الباهظة؛

إن نجاح التوافق المحاسبي الدولي يتوقف على وجود قانون دولي قوي يدعم عملية التنفيذ، إلا أن ذلك غير متوفر، فحتى لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تعتبر المساهم الأقوى في عملية التوافق الدولي تفقد لمثل هذه القوة القانونية؛

تقف اختلافات البيئة الثقافية بين الدول عائقا أمام تطوير معايير محاسبية دولية، فاللغة مثلا تزيد من صعوبة فهم واستيعاب الكلمات والمفاهيم خاصة تلك التي تعبر عن نواح فنية في المحاسبة، ولعل شعور بعض الدول بالقومية أو التعصب القومي يقف حائلا دون قبول أي أفكار قادمة من الخارج، ولهذا قد يعتبر البعض أن فرض أو إلزام دولة ما بتطبيق بعض الممارسات أو المعايير من جهات خارجية هو بمثابة مساس بسيادتها وليس من السهل الاستجابة له وقبوله.